



## أميركا والإسلام السياسي... صراع الثقافات أم صراع المصالح

(America and Political Islam)

المؤلف: الدكتور فواز جرجس

الطبعة: الأولى ١٩٩١

الناشر: جامعة كمبردج - بريطانيا

تعارض المصالح القائم بين الإسلام السياسي وبين سياسات الولايات المتحدة الأميركية، ويركز على تحليل ما إذا كانت الأيديولوجيا هي التي تحكم توجهات السياسة الخارجية الأميركية أم المصالح. ويحاول الباحث النفاذ إلى عمق العقل الأميركي للبحث عن موقع الإسلام والمسلمين في هذا العقل، محاولاً تشريح الأطر الفكرية والثقافية الحاكمة على السياسة الأميركية. ويركز الكاتب جهده التحليلي على الإدارات المتعاقبة من كارتر إلى كلينتون، وسياساتها تجاه الإسلام والحركات الإسلامية في إيران، والجزائر، ومصر، وتركيا.

والنتيجة الأساسية التي يتوصل إليها المؤلف، هي غياب سياسة أميركية موحدة وشاملة تجاه الحركات الإسلامية. ويعزو جرجس هذا الأمر إلى ثلاثة أسباب: **السبب الأول:** أن إدارات كل من كارتر، وريغان، وجورج بوش (الأب)، وبيل كلينتون، وكذا الإدارات السابقة لها، كانت تفتقد إلى وجود سياسة خارجية ذات رؤية شاملة ومتماسكة تجاه العالم بأكمله، فضلاً عن أن تمتلك نظرة متماسكة تجاه الشرق الأوسط، أو الإسلام

معرفة الآخر هي من أهم ما يحتاج إليه القارئ والمثقف العربي في عصر العولمة، وبخاصة عندما يدرس هذا الآخر باحث ينتمي بشكل أو بآخر إلى عالمنا.

وفي هذا السياق يقدم الدكتور فواز جرجس - أستاذ العلاقات الدولية ودراسات الشرق الأوسط في جامعة سارا لورانس بنيويورك، كتابه عن «أميركا والإسلام السياسي... صراع الثقافات أم صراع المصالح» - (America and Political Islam) حيث يطرح فيه قراءته

الشاملة ووصفه الدقيق للرؤية الأميركية للإسلام السياسي، حيث يدرس فيه علاقة هذه الرؤية بتعقيدات صناعة السياسة الخارجية الأميركية، والعناصر المكوّنة لها. ويمكن القول: إن قراءة هذا الكتاب تمكن من فهم حركية صناعة السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط، وبخاصة من زاوية فك الارتباط الناشئ من تداخل البعد الثقافي العقيد في البعد النفعي البراغماتي، وعلى وجه التحديد في الإدارات الأميركية المتأخرة. وأهم ما يهدف الكتاب إلى معالجته هو

السياسي فيه. فعلى رغم هوس هذه الإدارات بصياغة «نظام عالمي جديد» ذي مفاهيم ومضامين مختلفة وغائمة، إلا أن السياسة الخارجية ظلت محكومة بالمصالح القومية الأميركية الضيقة.

**السبب الثاني:** هو أن الصف الأول من مدراء الخارجية الأميركية في السنوات الأخيرة من أمثال جيمس بيكر، ووارن كريستوفر، ومادلين أولبرايت، فضلوا التعامل مع الموضوعات السياسية العملية، وليس النظرية المجردة، مثل البعد الثقافي في العلاقة مع الإسلام والمسلمين وغير ذلك.

**السبب الثالث:** هو القناعة الأميركية بأن الحركات الإسلامية مختلفة بعضها عن بعضها الآخر، وغير متجانسة، وتعتبر كل منها عن انعكاس لظروف خاصة بها في هذا البلد أو ذاك؛ ولهذا فإنه من غير العملي صياغة سياسة موحدة تجمع الطيف غير المتجانس للإسلام السياسي في نظرة واحدة. والرأي الغالب في دوائر صناعة القرار الأميركي هو التعامل مع هذه الحركات، كل على حدة، وفي ضوء تحليل مواقفها وبرامجها العملية أكثر من الوقوف عند أقوالها وبياناتها.

برغم ذلك، يلاحظ جرجس وجود تناقض في السياسة الخارجية الأميركية تجاه الإسلام السياسي، حيث تنحرف هذه السياسة عن النظرة إلى الإسلاميين في ضوء تصرفاتهم وأفعالهم، بل تصوغ مواقفها تجاههم نتيجة لأمر غير

موضوعية، ويبرز في الخطاب الأميركي دعوة متناقضة، فمن ناحية هناك التحذير من اقتراب الإسلاميين من السياسة خشية ما قد يأتي معهم من مخاطر على المصالح الأميركية، وهناك الحديث الودي عن القيم التي تحملها هذه الحركات في الدعوة إلى الأخلاق والفضائل.

وإذا وضعنا هذا الخطاب في إطار أوسع عناصره وهو الدعوة الأميركية التقليدية لتبني الديمقراطية، وحقوق الإنسان يظهر لنا مدى التناقض. وكما يلاحظ جرجس بحق فإن السياسة الأميركية في الشرق الأوسط في حقبة ما بعد انتهاء الحرب الباردة لم تتغير في جوهرها، وبقيت أسيرة حسابات الأمن والمصالح القومية والاستراتيجية الأميركية، ولم تكن مضامين الخطاب الأميركي بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان إلا عناصر ثانوية، ودعائية في تلك السياسة.

وعند التدبر في الأثر الإجمالي للعناصر المختلفة في تكوين السياسة الأميركية تجاه الإسلام السياسي بشكل عام، يستنتج جرجس أيضاً: أن العناصر الثقافية والتاريخية والنظرة المسبقة للإسلام لا تملك أوزاناً مؤثرة في وجه الحسابات السياسية والأمنية. ويعزو إلى جملة من المحللين الأميركيين القريبين من صناعة القرار القول إن الرئيس بيل كلينتون - على سبيل المثال - ليس مهتماً بالإسلام ولا بما يعنيه، بل مهتم بما قد

تشكله الحركات الإسلامية من خطر على المصالح الأميركية.

يرى جرجس أن الإدارات الأميركية رفضت مقولة صراع الحضارات التي بشر بها صاموئيل هانتنغتون، مدلاً على ذلك بأن التعليل الرسمي الأميركي لصعود تيار الحركات الإسلامية يحوم حول أسباب الضنك الاقتصادي، والمعيشي الذي تتعرض له البلدان العربية والإسلامية، وأن ذلك الصعود ليس بالضرورة جزءاً من منظومة معادية للولايات المتحدة. ويشير إلى الاهتمام غير المسبوق الذي أولاه **كلينتون** لمجاملة المسلمين في الولايات المتحدة، سواء في الأعياد أم استقبال وفود تمثلم، وهو أمر غير مسبوق في الإدارات السابقة. كما أشار إلى المحاضرة الشهيرة التي ألقاها إدوارد **دجرجيان** - من إدارة **جورج بوش الأب** - في فندق **المريديان**، وتحدث فيها بإيجابية عن الإسلام، بل وعن قبول أميركا للإسلام السياسي طالما لا يشكل تهديداً لمصالحها.

على أن الممارسة العملية تكشف وجهاً أميركياً آخر، خاصة في الحالات التي تناولها **جرجس**. ففي مصر مثلاً اتخذت واشنطن موقفاً مؤيداً للنظام في كل الإجراءات التي اتخذت بحق الإسلاميين، ليس فقط المتطرفين منهم الذين استخدموا السلاح ضدها، بل وأيضاً المعتدلين الذين كانت كل مطالبهم تحوم حول تشكيل حزب سياسي شرعي يمارس السياسة

تحت سمع النظام وبصره. وتكرر الأمر نفسه في الحالة الجزائرية رغم أن بداية الأزمة شهدت نوعاً من التحفظ الأميركي إزاء الانقلاب العسكري على نتائج الانتخابات الديمقراطية في أوائل التسعينيات، لكنه تحفظ سرعان ما ذوى واقترب بالتالي الموقف الأميركي من الموقف الفرنسي المؤيد بلا تحفظ للنظام ضد الإسلاميين.

أما في تركيا، فعلى رغم نجاح نجم الدين أربكان في الانتخابات بل وفي تشكيل حكومة ائتلافية مع حزب الطريق القويم برئاسة عام ١٩٩٥، وتنازل أربكان عن كثير من سياسات حزبه المعلنة سابقاً، ومغازلته لأميركا والغرب بالتأكيد على أن تركيا في عهده ستحافظ على العلاقة المميزة مع واشنطن، وتدفع لتطويرها، إلا أن الإدارة الأميركية (الديمقراطية!) لم تكن راضية كل الرضى عن التطورات التركية وصعود نجم أربكان؛ ولذلك فإن واشنطن تنفست الصعداء عندما تدخل العسكر في أنقرة وأنهوا مبكراً تجربة أربكان.

على ذلك فإن قياس التصريحات الأميركية الإيجابية وأحياناً الدافئة تجاه الإسلام والمسلمين على واقع ممارسة السياسة الأميركية على الأرض، فإننا نجد بوناً شاسعاً وتناقضاً يصل إلى حد النفاق. وفي نهاية المطاف، فإن الأفعال لا الأقوال هي المهمة وصاحبة الأثر.